العدد (1524) السنة السادسة - الأربعاء (3) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

هيئة الاتصالات والاعلام

عباس الغالبي

برزت على المستوى الاعلامي مؤخرا تصريحات مفادها ان ثمة تداخل في عمل ومهام كل من هيئة الاتصالات والاعلام ووزارة الاتصالات ومن الطبيعي ان يحدث هذا التداخل لان كلتا المؤسستين تدوران في فلك قطاع الاتصالات وان كانت الهيئة وريثة حكم بريمر العقيم الا ان مهامها يوضحها الامر البريمري ذي الرقم ٦٥ انها جهة رقابية ومنظمة مستقلة لعمل الاتصالات ومانحة للطيف الترددي وادارته فيما تتولى الوزارة وضع ستراتيجية قطاع الاتصالات في البلد وان كانت المؤسستين تعملان الان بدون قانون واضح المعالم مشرع من قبل مجلس النواب رغم اشارة الدستور الواضحة لوجود الهيئة كجهة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب مباشرة الا ان ذلك لايحدث اختلافا يستوجب كيل التهم والقاء اللوم بسبب التداخل الطبيعي في العمل وكما أشرنا فأن ذلك لايفسد للود قضية فيما اذا اعتمدت المهنية العالية والتنسيق المستمر عن طريق تشكيل اللجان المشتركة بين الجهتين على المستوى الفني والتقني وحتى التطويري والتدريبي ويمكن ان تسير الخطى بشكل متواز وسد الثغرات التي قد تحصل جراء العمل على وفق المهنية والاختصاص وعدم القاء التبعات والمسؤوليات على جهة بعينها كما حدث في تصريحات مسؤولي وزارة الاتصالات مؤخرا والتي أنحت باللائمة على هيئة الاتصالات والاعلام في عدم متابعة خدمات الهاتف النقال التي شهدت تراجعا ملموسا خلال الفترة الاخيرة في وقت اكدت لنا الهيئة ان جزءا كبيرا من المشكلة يتعلق بعدم فاعلية الكيبل الضوئي الذي يمكن له فيما اذا استخدمته شركات الهاتف النقال ان يعمل على تحسين الشبكة ولذا فان من الضرورة وبضوء هذه التقاطعات ان يعمل مجلس النواب وباقتراح من الحكومة على فك هذا الاشتباك وعدم وضوح الرؤيا من خلال الاسراع باقرار كل من قانون الهيئة والوزارة وتحديد مهامهما او دمجهما في وزارة او مؤسسة واحدة لان التداخل وتشتيت الرؤى والمهام لايصب في صالح قطاع يعد من اهم القطاعات الاقتصادية الذي ترتكز عليه قطاعات اخرى ولعلي اقول ان عملية التحول الانتقالي الحالية ان تجعل توزيع الادوار وفك الاشتباك والتقاطع تسير بشكل سليم مايجعل الحاجة ملحة لاصدار القوانين الواضحة والصريحة التي تعطي وتبين الادوار والمهام لان عجلة قطاع الاتصالات لايتوقف دورانها لانها حاجة ملحة للفرد والمجتمع وكذلك فان التوجه الى تنظيم العمل في قطاع الاتصالات سينعكس ايجابيا باتجاه خلق مصادر دخل اخرى للاقتصاد الوطني الذي يعاني من وثنيته النفطية واعتماده المفرط على العائدات النفطية في تغطية النفقات الاستثمارية والتشغيلية وحتى المشاريع الستراتيجية .

لذا فان من الضرورة وبضوء هذه التقاطعات ان يعمل مجلس النواب وباقتراح من الحكومة على فك هذا الاشتباك وعدم وضوح الرؤيا من خلال الاسراع باقرار كل من قانون الهيئة والوزارة وتحديد مهامهما او دمجهما في وزارة او مؤسسة واحدة

حمّلتها الوزارة مسؤولية عدم متابعة شركات الهاتف النقال

هيئة الاعلام والاتصالات : دورنا رقابي تنظيمي واشرافي ولا يتقاطع مع الوزارة

Ýz¢Ëi jÀiq

بغداد / المدى

شهدت الاوساط الاعلامية مؤخراً تصريحات متباينة حول الدور الاشرافي والرقابي الذي تضطلع به هيئة الاعلام و الاتصالات في وقت تراجعت في خدمات الهاتف النقال ما حدا بوزارة الاتصالات الى القاء تبعة ذلك على الهيئة ودورها الاشرافي.

(المدى) حاورت معاون المدير التنفيذي لهيئة الاعلام والاتصالات مازن هاشم الحبوبي بغية اطلاع الرأي العام على دور ومهمات هذه الهيئة التي اسست بعد عام ٢٠٠٣ ابان فترة الحاكم المدني بول بريمر.

■ ما حقيقة اللجنة الوزارية وادارتها للطيف الترددي؟

هذه اللجنة الوزارية شكلت بقرار من مجلس الوزراء للاشراف على عملية منح تراخيص الهاتف النقال وان تنظيم عملية المزاد جرت تحت اشراف هذه اللجنة الوزارية التي تضم وزراء وبرلمانيين وممثلين عن مجلس القضاء الاعلى وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وقد تمتع المزاد الذي اقيم في العاصمة الاردنية عمان باكبر قدر ممكن من الشفافية لمنح رخص عمل الهواتف النقالة ضمن معايير اعدت مسبقا من قبل شركة استشارية اجنبية وهي شركة (برايس ووتر هاوس كوبرس) التي تمتلك معايير دولية حيث نشرت هذه المعايير في الصحف المحلية و العربية قبل اجراء المزاد.

و جرى الاعداد للمزاد لفترة امتدت الى السنة حيث عدت هذه المعايير دراسة للمكون الاجتماعي وكذلك طبيعة الخدمات المطلوبة في تفعيل خدمة الهواتف النقالة و دراسة حالة السوق ، وتمت دعوة الشركات للتقديم والمشاركة في هذا المزاد و نشرت كأساس لعمل المزاد في الصحف المحلية والعربية وعلى ضوئها تقدمت كثير من الشركات للمشاركة بهذا المزاد واجريت دراسة من قبل الشركة الاستشارية وقبل اجراء المزاد جرى استبعاد الشركات التي لم تستطع تقديم الشروط وتلتزم بالضمانات حيث رسا المزاد على ثلاث شركات هي اسياسيل وكوريك واثير.

وبعد ان انجزت مهمات المزاد واعلنت النتائج وتم توقيع العقود من قبل الشركات الفائزة تلقت الهيئة كتاباً من مجلس الوزراء مدد عمل اللجنة الوزارية المشرفة على الهاتف النقال في استكمال متابعة تنفيذ عقود الشركة وادائها.

■ هل ان الهيئة قادرة على ان تمارس عملها بدون لجنة وزارية لمتابعة الاجراءات؟

– نعم قادرة على اداء عمل مراجعة وتنظيم عمل شركات الهاتف النقال واود ان اؤكد في هذا الاتجاه ان اللجنة الوزارية تعتمد على الرأي الفني الصادر من الهيئة، وتدرس المعطيات الكاملة التي تقدمها لها الهيئة ، ولدينا من الامكانية الفنية والادارية مايجعلنا قادرين على متابعة ليس عمل شركات الهاتف النقال بل حتى المؤسسات الاعلامية الاخرى من حيث الالتزام بقواعد الطيف الترددي واستخداماته للاغراض التي منحت التراخيص بموجبها .

■ ما هي الاسباب الفنية لتردي خدمة الهاتف النقال حالياً؟

– الهيئة حددت المشاكل التي ادت الى تردي الخدمة المقدمة للهاتف النقال بمرحلتين، الاولى مرحلة ما قبل المزاد والثانية ما بعد المزاد وان عقود تراخيص الهاتف النقال كانت في بداية الامر مع الحاكم المدني، وبعد ذلك تم توقيع العقود من قبل وزارة الاتصالات في زمن حكومة اياد علاوي حيث ابرمت عقوداً مؤقتة مع شركتي اثير وعراقنا، وللدقة، فأن العقود في بداية العملية وقعت مع وزارة الاتصالات في زمن سلطة الائتلاف قبل تأسيس الهيئة، وبعد ذلك ، كان اول عقد ابرمته مع وزارة الاتصالات في زمن سلطة الائتلاف مع شركة عراقنا.

ولذا فان المشاكل تكاد تكون متداخلة حيث يتحمل القسط الاكبر منها وزارة الاتصالات لعدم فاعلية الكيبل الضوئي الذي يمكن للشركات العاملة ان تستخدمه في تحسين الشبكة هذا بالاضافة الى مايثار من عملية التشويش التي تحدث لاسباب امنية ومع ذلك وبرغم التصريحات التي تطالعنا بها الوزارة من خلال وسائل الاعلام فنحن لانرى اية حالة تقاطع معها بل ان عملنا يكمن بالدور الرقابي والمنظم للاتصالات في حين ان الوزارة هي المسؤولة عن رسم السياسات التي تخص قطاع الاتصالات ويفترض ان يكون عملنا تضامنياً تشاورياً تنسيقياً حيث ان الاستثمار في انشاء شبكات جديدة والتوسع والتطوير ودخول تكنولوجيا حديثة في ظل ازدياد الطلب على خدمة الهواتف النقالة لعموم العراق يجعل عملية الرقابة والتنظيم ضرورة قصوى تضطلع بها هيئة الاعلام والاتصالات ، وبعد تعطل شبه تام لشبكات الهواتف الارضية والتي هي من ضمن مسؤولية وزارة الاتصالات اصبح التوجه كله على شبكة الموبايل في وقت ظلت تستمر الشركات بهذا العمل وتستقبل الاعداد المتزايدة ولان الطلب المتزايد مع وقف الاستثمارات سوف تشل حركة الشبكات وبهذا فان تخلف خدمة الهاتف النقال تعود في احد اسبابها الى تردي خدمة الهواتف الارضية وعدم تهيئة القابل الضوئي من قبل وزارة الاتصالات فضلاً عن حالات التشويش من قبل القوات الاميركية والقوات الامنية العراقية في الجيش والشرطة لاسباب امنية وعدم وجود تسهيلات ادارية في المحافظات لغرض بناء ابراج جديدة.

■ هل في ستراتيجية الهيئة منح رخص جديدة للهاتف النقال؟

– نحن مع عملية خلق روح المنافسة المشروعة في عمل شركات الهاتف النقال ، وفيما يخص الشركة الوطنية المزمع انشاؤها من قبل وزارة الاتصالات فأن هذا الموضوع طرح على الهيئة من قبل اللجنة الوزارية ونحن اوضحنا رأينا بوضوح حيث نحن مع المنافسة الحقيقية في هذا القطاع الحيوي ولكن لابد للوزارة ان تفعل مشروع القابل الضوئي وان تعيد بناء البنى التحتية من ان تعطي فرصة للشركات المنافسة لها لاستخدام القابل الضوئي وعندها سنتخذ الاجراءات المناسبة لمنح الترددات المطلوبة للشركة الوطنية الجديدة.

العراق يطرح أراضي زراعية للمستثمرين الخليجيين

بغداد / المدى

قال رئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي ان العراق يطرح أراضي زراعية للايجار طويل الاجل للمستثمرين الخليجيين في اطار خطة لانعاش القطاع الزراعي.

وكثفت دول الخليج التي تعتمد على استيراد معظم المواد الغذائية جهودها على مدى العام الاخير لشراء أراض بالدول النامية بداية من باكستان وحتى الفلبين واثيوبيا.

وبين الاعرجي بحسب رويترز ان الهيئة تسعى لايجاد مستثمرين لديهم الرغبة في اصلاح الاراضي الزراعية العراقية التي كانت فيما مضى شديدة الخصوبة مقابل الاستفادة من المحاصيل.

وتضررت الزراعة في العراق ضررا بالغا من جراء عقود من الحرب وعدم الاستقرار وسوء الادارة البيئية. ويستورد العراق تقريبا كل حاجته من المواد الغذائية ويستخدم عوائد تصدير النفط في تمويل تلك الواردات.

وينفق جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة على نظام حصص المواد الغذائية.

وعلى العكس من دول نامية أخرى مثل باكستان والسودان لا يمكن للمستثمرين الاجانب امتلاك الاراضي الزراعية في العراق.

وقال الاعرجي لرويترز ان ذلك يندرج تحت القانون رقم ٢٣ الذي ينص على عدم السماح للاجانب بامتلاك أراض زراعية لكنه أشار الى استعداد البلاد لتوفير عقود ايجار لاجل ٥٠ عاما ستكون أيضا قابلة للتجديد.

وأضاف أن البلاد في حاجة لاستثمارات تقدر بحوالي ١٨ مليار دولار لاستعادة معظم الاراضي الزراعية وقال انه على دراية بالتوجهات السائدة في دول الخليج بشأن الاستثمار في الاراضي الزراعية لتدبير المواد الغذائية وانه يعتقد أن العراق يقدم فرصة جيدة في هذا الاطار.

وبدأت الحكومة في كانون الاول الماضي مشروعا لاصلاح ستة ملايين فدان من الاراضي الزراعية.

الشهرستاني يؤكد ارتفاع صادرات النفط

بغداد / المدى

اعلن وزير النفط حسين الشهرستاني عن ارتفاع صادرات النفط في أيار المنصرم الى أكثر من ١,٩ مليون برميل يوميا في المتوسط.

وقال الشهرستاني في تصريح صحفي ان الانتاج بلغ أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٣،مبينا ان تحسن الصادرات النفطية لا يرقى الى طموح العراق ولا الى احتياجاته.

واشار الى ان متوسط صادرات العام الماضي بلغ حوالي ١,٨٥ مليون برميل يوميا .

وكان متوسط صادرات النفط العراقية في نيسان الماضي بلغت ١,٨٢١ مليون برميل يوميا مقارنة مع ١,٨١٥ مليون برميل يوميا في اذار.

الشركات السويدية ترغب بفتح مكاتب لها في العراق

بغداد / المدى

بحث نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سالار امين مع السفير السويدي في العراق نيكولاس تروفيه ومدير المجلس التجاري السويدي للشرق الأوسط سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

وذكرت مديرة إعلام الهيئة الوطنية للاستثمار حنان السعيدي في تصريح صحفي ان الجانب السويدي نقل رغبة شركات بلاده في تأسيس مكاتب لها في العراق لبدء مرحلة جديدة من التعاون المشترك بين البلدين والإسهام في اعمار العراق. واشارت السعيدي الى ان نائب رئيس الهيئة أعرب خلال اللقاء عن أمله في أن يثمر هذا التواصل المباشر بين الطرفين عن استقطاب كبريات الشركات السويدية إلى العراق في أقرب فرصة ممكنة.

استمرار تصدير النفط من حقول اقليم كردستان

بغداد / المدى

اعلنت وزارة النفط عن استمرار تصدير النفط من حقول اقليم كردستان بواقع ١٠ آلاف برميل يوميا ترتفع بعد عدة ايام الى ٦٠ الف برميل وان عائداته المالية ستحول للخزينة المركزية.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج والتصدير عبد الكريم لعيبي في تصريحات صحفية امس الثلاثاء ان الاشهر القليلة الماضية شهدت تشكيل لجان فنية مشتركة لتنفيذ التزامات وزارة النفط لتسلم النفط الخام المنتج في حقول الاقليم وتصديره من خلال شركة تسويق النفط (سومو) عبر منظومة التصدير الوطنية ووفق القوانين النافذة.

واوضح لعيبي ان اية كمية للنفط الخام او منتجات نفطية تصدر عبر منظومة التصدير تذهب اموالها الى صندوق اعمار العراق وانه تحت اشراف دولي وان الخزينة العامة للعراق تتسلم من الصندوق المبالغ المستحصلة من تصدير الخام.

استعدادات لتنظيم الدورة "٣٦" لمعرض بغداد الدولي

بغداد / المدى

أكد مدير عام الشركة العامة للمعارض العراقية في وزارة التجارة حاتم هاشم محمد إن الاستعدادات جارية بشأن التحضيرات للدورة الـ ٣٦ لمعرض بغداد الدولي حيث تم إرسال الدعوات الرسمية الى الجهات المشاركة في هذه الدورة.

وأضاف بأنه تم توجيه الوزارات التي لديها اجنحة ثابتة في المعرض لإعداد أجنحتهم وتهيئتها وإظهارها بالشكل الحضاري والمتطور.

مشيراً الى ان هناك عدة دول أبدت رغبتها في المشاركة في هذه الدورة وخصوصاً تركيا وإيران والهند تأكيداً منها على الانفتاح الاقتصادي على العراق وتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية.

وعلى صعيد ذي صلة كشف مدير عام الشركة العامة للمعارض العراقية في وزارة التجارة حاتم هاشم محمد "ان الاجراءات اللازمة والمتعلقة من قبل الشركة قد اتخذت لغرض المشاركة في معرض دمشق الدولي المزمع تنظيمه في شهر تموز المقبل وكذلك المشاركة في معرض أزمير الدولي خلال هذا العام".

من جانب اخر قال محمد أن هناك متابعات أعمال من قبل الشركة مع إتحاد المعارض الدولية والذي يتخذ من باريس مقراً له ومع الاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية في القاهرة لتمويل وتعديل رسوم عضوية الشركة العامة للمعارض العراقية في الاتحادين وكذلك ترجمة نشرات المعلومات الشهرية والدورية الواردة من إتحاد المعارض الدولية.

ملتقى الاعمال العراقي الاماراتي يؤكد تنشيط الاستثمارات بين البلدين

BşÀEÏHòá 3ziø

الشارقة/ متابعة المدى- وكالات

أكد ملتقى الاعمال الاماراتي العراقي الذي اقيم صباح اول أمس في مقر غرفة تجارة وصناعة الشارقة اهمية تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين وبدعم ومساندة شركتي نفط الهلال ودانة غاز وحمل عنوان «شركاء في التنمية».

وطرحت خلال الملتقى الذي نظم من قبل غرفة تجارة وصناعة الشارقة وبدعم من شركتي نفط الهلال ودانة غاز وحمل عنوان (شركاء في التنمية) العديد من الموضوعات التي ناقشت سبل تفعيل علاقة التعاون بين الإمارات والعراق، وأطر تعزيزها في ظل سياسة الاستثمار المفتوحة التي تنتهجها الحكومة العراقية، لتعزيز مرتكزات الاقتصاد العراقي والتي توجتها بإقرار قانون الاستثمار الذي يسعى إلى توسيع آفاق التعاون بين القطاعين العام والخاص بما يخدم عملية النهضة التنموية والاستثمارية التي يعيشها العراق في المرحلة الراهنة.

واكدت مصادر من داخل الملتقى انه حمل بعدا استراتيجيا مهماً، نظراً للدور البارز الذي تقوم به دولة الإمارات في عملية إعادة إعمار العراق إلى جانب كونها أكبر مستثمر وشريك تجاري خليجي للعراق، حيث من المتوقّع أن تصل إجمالي الاستثمارات الإماراتية في العراق الى مبلغ ٢٠ مليار دولار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبشكل خاص قطاعات النفط والغاز، إلى جانب قطاعات الكهرباء والبتروكيمياويات والزراعة والخدمات اللوجستية وقطاع الإسكان والموانئ والفنادق والبنى التحتيّة وغيرها. وقال الدكتور رافع العيساوي، نائب رئيس الوزراء الذي حضر الملتقى: يشكّل هذا الملتقى منصّة مثالية لنا لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق فضلاً عن كونه فرصة لتوقيع اتفاقيات تجارية بين رجال الأعمال في البلدين لأن العراق يحتاج اليوم إلى العديد من الاستثمارات الضخمة في ضوء تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد كما يأتي هذا الملتقى ضمن خطة الحكومة العراقية، التي تهدف إلى عرض فرص وآفاق الاستثمار المتاحة في العراق، الذي استهلته بالملتقى الاقتصادي الذي أقيم في لندن قبل أسابيع عدة. ودعا العيساوي المستثمرين الاماراتيين الى توجيه المزيد من الاستثمارات الى العراق لافتا الى التشريعات العراقية والفرص الاستثمارية الواعدة في بلاده مؤكدا ان العراق يفتح ذراعيه امام الاشقاء للمساهمة في اعمار العراق.

من جانبه رحب أحمد محمد المدفع رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة، بالوفد العراقي وقال «بكل مشاعر الود والسرور، يسعدني وأخواني أعضاء مجلس إدارة الغرفة أن نحييكم ونرحب بكم أخوة أعزاء في مستهل هذا الملتقى، الذي يحظى بشرف الرعاية الكريمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، ويعكس مدى الاهتمام الكبير الذي يوليه سموه لدعم الجهود الحثيثة في سعي العراق الشقيق لتجاوز السلبيات والتحديات التي أفرزتها المرحلة السابقة، والتطلع إلى بلوغ أهداف وتنفيذ طموحات الاستراتيجية العراقية، في إعادة الإعمار والبناء والتنمية والتطوير على كافة الصعد والمستويات.

وقال المدفع : نتطلع إلى تأسيس شراكات إستراتيجية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية في العراق بما يسهم في إعادة بنائه في المجالات كافة. واضاف : اننا نحرص على تقديم كل ما من شأنه دفع عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، بمشاركة القطاعين العام والخاص. ونسعى في الوقت ذاته، إلى دعم وتشجيع الشركات العراقية، للاستفادة من الفرص الاستثمارية العديدة التي تتمتّع بها الشارقة والإمارات بشكل عام، فضلاً عن التنسيق والتعاون بين رجال الأعمال بين الطرفين.

من جانبه، ثمن حميد ضياء جعفر، رئيس مجلس إدارة شركتي نفط الهلال ودانة غاز هذا التواصل البناء بين دولة الإمارات والعراق، وأكد حرص شركتي نفط الهلال ودانة غاز على تقديم كل الدعم والمساندة لشعب وأهل العراق في ظل الظروف الراهنة، وقال: جاء هذا الملتقى الإماراتي العراقي الذي استضافته الشارقة، ليضيف لبنة جديدة إلى أسس العلاقات التاريخية المتينة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين وأعرب جعفر عن شكره العميق لجهود غرفة التجارة والصناعة في الشارقة في استضافة وإنجاح هذا الملتقى. وبعد ذلك عقدت جلسات بين رجال الاعمال من الجانبين كما نظمت الغرفة جولة تعريفية إلى المعرض الدائم للمنتجات الوطنية في الشارقة والكائن في مقر الغرفة، حيث تعرف الوفد المرافق من خلاله، على نماذج لأبرز المنتجات الوطنية، وأثنى على تطوره وجودته وقدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية وقد تم خلال الملتقى، عرض مادة وثائقية ترويجية عن إمارة الشارقة، تناولت النهضة الحضارية التي تشهدها والتطور الاقتصادي والاستثماري، إضافة إلى البنية التحتية الحديثة والمتكاملة والمناخ الاستثماري المشجع والجاذب لرجال الأعمال والمستثمرين.

وتجدر الاشارة الى ان الملتقى عقد تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة وبحضور سمو الشيخ أحمد بن سلطان القاسمي، نائب حاكم الشارقة والشيخ خالد بن عبد الله القاسمي رئيس دائرة الموانئ البحرية والجمارك وعبد الله آل صالح مدير عام وزارة التجارة الخارجية وعبدالله إبراهيم الشحي سفير دولة الإمارات في العراق ورئيس وأعضاء غرفة تجارة وصناعة الشارقة ورئيس وأعضاء مجلس إدارة شركتي نفط الهلال ودانة غاز إلى جانب عدد من مديري الدوائر المحلية في الشارقة وعدد من رؤساء ومديري مؤسسات وشركات من دولة الإمارات.

فيما حضر من الجانب العراقي وفد رفيع المستوى برئاسة الدكتور رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعةو، رئيس الهيئة الوطنية للاستثمارو الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية ومحافظ الأنبار المهندس قاسم محمد و حسين صادق قنصل عام العراق في دبي والإمارات الشمالية.